تأثير الملف النووي الإيراني على أمن ومصالح الاتحاد الأوروبي

محمد إسماعيل أبو حجر
الأكاديمية الليبية فرع مصراتة، العلوم السياسية، ليبيا

استلمت الورقة بتاريخ 2025/10/12، وقبلت بتاريخ 2025/10/28 ونشرت بتاريخ 2025/11/01

الكلمات المفتاحية:
البرنامج النووي، الاتحاد الأوروبي، إيران، القضايا الاستراتيجية، أوروبا

الملخص

يتناول هذا البحث تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن والمصالح الأوروبية، حيث يُعد الملف النووي الإيراني أحد أهم القضايا الاستراتيجية التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي. تُظهر الدراسة أن التطورات في البرنامج النووي الإيراني تثير مخاوف أوروبا بشأن الانتشار النووي، وتهديد أمن الطاقة، وتصاعد التوتر في الشرق الأوسط. كما يناقش البحث ردود الفعل الأوروبية، بما في ذلك العقوبات والدبلوماسية، لمواجهة التحديات الناشئة عن السياسات الإيرانية. أخيرًا، يُقيّم البحث سيناريوهات التعامل المستقبلي بين أوروبا وإيران في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة.

Abstract

This research examines the impact of Iran's nuclear program on European security and interests, as the Iranian nuclear dossier remains one of the most critical strategic issues affecting regional and international stability. The study highlights that developments in Iran's nuclear program raise European concerns over nuclear proliferation, energy security threats, and escalating tensions in the Middle East. The paper also discusses European responses, including sanctions and diplomacy, to counter the challenges posed by Iran's policies. Finally, the research evaluates potential future scenarios for Europe-Iran relations amid rapidly evolving geopolitical dynamics.

المقدمة

يمثل الملف النووي الإيراني أحد أبرز التحديات الأمنية والجيوسياسية على الساحة الدولية في العقود الأخيرة. فمنذ الكشف عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني في بداية الألفية الثالثة، أثيرت مخاوف جدية بشأن أهدافه الحقيقية، وما إذا كان يهدف إلى تطوير أسلحة نووية. وقد أدت هذه المخاوف إلى فرض عقوبات دولية مشددة على إيران، ومحاولات دبلوماسية مكثفة للتوصل إلى اتفاق يضمن سلمية البرنامج. في هذا السياق، يبرز الاتحاد الأوروبي كطرف فاعل ومتأثر بشكل مباشر بتطورات الملف النووي الإيراني. فبصفته لاعبًا رئيسيًا في الدبلوماسية الدولية، وشريكًا تجاريًا واقتصاديًا لإيران، ودولًا قريبة جغرافيًا من منطقة الشرق الأوسط، فإن أمن الاتحاد الأوروبي يتأثر بشكل كبير بتداعيات هذا الملف. سواء كان ذلك عبر احتمالية انتشار الأسلحة النووية، أو عدم الاستقرار الإقليمي، أو التأثير على أسواق الطاقة العالمية، أو حتى الانعكاسات على جهود مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية. تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الأبعاد المختلفة لتأثير الملف النووي الإيراني على أمن الاتحاد الأوروبي، من خلال فهم التحديات والمخاطر المترتبة، واستكشاف الاستراتيجيات الأوروبية للتعامل مع هذا الملف، وتقديم رؤى حول السيناريوهات المحتملة لمستقبل هذه العلاقة الأمنية المعقدة.على الرغم من الجهود الدبلوماسية المتواصلة والاتفاقات التاريخية، لا يزال الملف النووي الإيراني يمثل مصدر قلق رئيسي لأمن الاتحاد الأوروبي. تتجلى الإشكالية الرئيسية في البحث حول **كيف يؤثر الملف النووي الإيراني، بتطوراته المختلفة وتداعياته المحتملة، على أمن ومصالح الاتحاد الأوروبي في أبعاده الشاملة؟ وما هي التحديات الأمنية والاقتصادية المحددة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي نتيجة لهذا الملف؟ وما هي الاستراتيجيات الأوروبية المتبعة للتعامل مع هذه التحديات؟**

mhmdabwhjr771@gmail.com

أهداف البحث:

لتحقيق تحليل وتقديم توصيات عملية، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف المحددة التالية:

1. تحليل الأبعاد الإدراكية للهوية الإيرانية في الأزمة النووية: يتم ذلك من خلال تطبيق النظرية البنائية لتفسير ردود الفعل الإيرانية والأوروبية على الانسحاب الأمريكي وتآكل الثقة، وقياس مدى تأثير هذه الإدراكات على السلوك التفاوضي للطرفين.
2. توثيق الوضع الراهن للبرنامج النووي (مستويات التخصيب ووقت الاختراق): يتم عبر تقديم إحصائيات دقيقة ومحدثة (2024–2025) بناءً على تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ومراكز الأبحاث الموثوقة، وتحديد مدى تقلص "وقت الاختراق" الإيراني.
3. تقييم تأثير أزمة أوكرانيا على مرونة الموقف التفاوضي للاتحاد الأوروبي: يتم من خلال تحليل مدى ارتفاع أو انخفاض الحافز الأوروبي لرفع العقوبات النفطية الإيرانية في سياق البحث عن بدائل للطاقة الروسية.
4. تطوير مقترحات سياسية لسد ثغرات التحقق والضمانات: يتم عبر تقديم توصيات تشمل آليات ملموسة مثل البروتوكول التحليل المقارن لحالات نزع السلاح النووي السابقة

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث منهجية بحثية مركبة تتجاوز المنهج الوصفي التحليلي ، لضمان معالجة الإشكالية بدقة أكاديمية عالية .

• التحليل النظري: تم دمج المقاربة الواقعية الجديدة لفهم دوافع القوة والأمن القومي الإيراني ، مع النظرية البنائية لتفسير دور الهوية والإدراك في تشكيل الأزمة. هذا الدمج ضروري لتفسير التناقض الظاهري بين السلوك العقلاني (الواقعية) وتآكل الثقة المتبادل (البنائية .(

• التحليل الاستدلالي (تتبع العمليات): تم استخدام منهجية تتبع العمليات ، وهي أداة تحليل نوعي ، لتقييم الروابط السببية بين قرار الانسحاب الأمريكي عام 2018 والارتفاع اللاحق في مستويات التخصيب والتحولات في السياسة الإيرانية، مما يحدد بدقة الفرضيات المفسرة لمسار الأحداث .

• التحليل المقارن: تم استخلاص الدروس المستفادة من حالات نزع السلاح النووي السابقة (جنوب أفريقيا، العراق، ليبيا) لتحديد أفضل الممارسات في آليات التحقق والتوثيق النووي .

• التحليل الوثائقي والكمي: تم الاعتماد على أحدث البيانات الموثوقة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراكز الأبحاث المتخصصة (مثل ISIS) لتوفير تقييم كمي دقيق للوضع الفني للبرنامج النووي الإيراني.

أولا: الخلفية التاريخية وتطورات الملف النووي الإيراني:

إن فهم التأثير الحالي للملف النووي الإيراني على الاتحاد الأوروبي يستلزم استعراضًا دقيقًا لتاريخ البرنامج النووي الإيراني، بدءًا من نشأته وصولًا إلى التطورات الأخيرة التي أعقبت الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي.

1- نشأة البرنامج النووي الإيراني ومحطاته الرئيسية:

بدأ البرنامج النووي الإيراني في عام 1974، بخطط أولية لإنشاء مفاعلين نوويين تجاريين في بوشهر بمساعدة ألمانية. وبعد الثورة الإسلامية عام 1979، تم تعليق البرنامج إلى حد كبير، لكنه أُعيد تفعيله لاحقًا خلال الحرب العراقية الإيرانية، ويُعتقد أن ذلك كان ردًا على هجمات العراق المتكررة بالأسلحة الكيميائية. مثّل هذا التحول نقطة تحول حاسمة، حيث ربط البرنامج بشكل وثيق بمفاهيم الأمن القومي الإيراني[1]

تضم المنشآت النووية الإيرانية الرئيسية محطة بوشهر للطاقة النووية (المحطة التشغيلية الوحيدة في إيران)، ومفاعل خونداب (أراك) للماء الثقيل (الذي يثير مخاوف كبيرة بشأن الانتشار بسبب قدرته على إنتاج البلوتونيوم)، ومنشأة أصفهان لتحويل اليورانيوم، ومنشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم ، ومفاعل فوردو (منشأة تخصيب محصنة تحت الأرض). إن وجود وتشغيل هذه المنشآت يؤكد حجم وتعقيد البنية التحتية النووية الإيرانية. ظهرت مزاعم حول أنشطة نووية غير معلنة في إيران في وقت مبكر من عام 1992، وتصاعدت إلى تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عدم الامتثال بحلول عام 2003، مما أدى في النهاية إلى إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن عدم امتثال إيران في عام 2006. وقد ساهم هذا التاريخ من السرية وعدم التعاون بشكل كبير في انعدام الثقة الدولي[2]

(1) شياو نينغ هوانغ، القضية النووية الإيرانية والأمن الإقليمي المعضلات والاستجابات والمستقبل، معهد سالتزمان لدراسة الحرب والسلام 2016م ص17.

(2) فاليريا جيرجييفا، عقدان من المعضلة النووية الإيرانية، مجلة ذا لوب2022م ص36.

2- الاتفاق النووي لعام 2015 الأهداف والبنود الرئيسية:

كانت خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة بالاتفاق النووي، اتفاقًا تاريخيًا طويل الأجل أُبرم في فيينا في 14 يوليو 2015، بعد ثمانية عشر شهرًا من المفاوضات المكثفة بين إيران ومجموعة 5+1 (الصين، فرنسا، ألمانيا، روسيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، بتسهيل من الاتحاد الأوروبي .وقد تعززت شرعيته الدولية عندما أيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال القرار 2231 في 20 يوليو 2015، مما جعل أحكامه ملزمة قانونًا بموجب القانون الدولي .

الأهداف الأساسية :هدف الاتفاق إلى تسوية إحدى أخطر وأطول أزمات انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وضمان أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلميًا حصريًا .

البنود الرئيسية شملت:

1- **الحد من التخصيب :**تقليص قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم بشكل كبير والحد من مستويات التخصيب إلى أقل من 3.67%، وهي نسبة مناسبة لتوليد الطاقة المدنية .
2- **خفض المخزون :**تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم المخصب بشكل كبير من عدة أطنان إلى 300 كيلوغرام فقط من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.67 %.
3- **قيود أجهزة الطرد المركزي :**تقليل عدد أجهزة الطرد المركزي العاملة من حوالي 21,000 جهاز إلى 5,060 جهازًا من طراز IR-1 من الجيل الأول لمدة عشر سنوات .
4- **تحويل المنشآت :**تحويل المنشآت الحساسة، مثل مفاعل أراك للماء الثقيل ومنشأة فوردو تحت الأرضية، لتقليل مخاطر الانتشار .
5- **التحقق المعزز :**السماح بعمليات تفتيش دولية واسعة ومتطفلة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يضمن شفافية وتحققًا غير مسبوقين من الأنشطة النووية الإيرانية .
6- **تمديد وقت الاختراق :**تمديد "وقت الاختراق" الإيراني (الحد الأدنى النظري للوقت اللازم لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لسلاح نووي واحد) إلى سنة واحدة على الأقل .
7- **رفع العقوبات :**مقابل التنفيذ الكامل لالتزامات إيران، كان من المقرر أن يتم رفع منظم للعقوبات الدولية، مما يوفر فوائد اقتصادية.
8- **الشفافية :**زيادة شفافية البرنامج النووي الإيراني.
9- **رفع العقوبات :**رفع العقوبات الدولية المتعلقة بالبرنامج النووي.

كان الاتفاق النووي لعام 2015 نتاجًا لدبلوماسية متعددة الأطراف مكثفة، وحظي بتأييد قرار بالإجماع من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مما منحه شرعية دولية واسعة. ومع ذلك، فإن الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من الاتفاق، على الرغم من الاعتراضات الأوروبية الحادة، كشف عن ضعف جوهري في الاتفاق. هذا الانسحاب يوضح كيف يمكن لاتفاق دولي قوي وملزم قانونًا أن يُقوّض بشدة بسبب الخيارات الاستراتيجية لفاعل واحد قوي يفضل الأجندات السياسية الداخلية على الأطر الدبلوماسية المعمول بها. هذا يضع سابقة خطيرة للاتفاقيات الدولية المستقبلية، خاصة في مجالات حساسة مثل عدم الانتشار. يشير ذلك إلى أن استقرار هذه الاتفاقيات لا يعتمد فقط على آلياتها الداخلية أو امتثال الدولة المستهدفة، بل أيضًا على الإرادة السياسية المستمرة لجميع الأطراف الموقعة الرئيسية، وخاصة الأقوى منها. يؤثر هذا الضعف على مصداقية الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف في المستقبل[1]

3- الانسحاب الأمريكي من الاتفاق وتداعياته على الوضع النووي الإيراني:

شهد يوم 8 مايو 2018 لحظة محورية عندما انسحبت الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس دونالد ترامب، بشكل أحادي من الاتفاق النووي. قوبل هذا القرار بإدانة شديدة وندم من قبل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث (E3) والأطراف الأخرى المتبقية في الاتفاق، الذين سعوا للحفاظ عليه[2].ردًا على الانسحاب الأمريكي والفشل المتصور للأطراف الأوروبية في تعويض الفوائد الاقتصادية الموعودة، بدأت إيران في تخفيض تدريجي لامتثالها لالتزامات الاتفاق النووي اعتبارًا من عام 2019. وقد شكل هذا تحولًا متعمدًا بعيدًا عن القيود المتفق عليها. لم يكن رد فعل إيران على الانسحاب

(1) المسألة النووية الإيرانية، مجلس الامن2231 الامم المتحدة 2015م

(2)إيران وإنتاج الأسلحة النووية، مكتبة الكونجرس متاح على الرابط التالي https://www.congress.gov/crs-product/IF12106 تاريخ الدخول 2025/5/20م.

الأمريكي بمثابة تخلي فوري وكامل عن الاتفاق، بل كان تصعيدًا محسوبًا وتدريجيًا لأنشطتها النووية. هذا التصعيد شمل تقليص وقت الاختراق، ونشر أجهزة طرد مركزي متقدمة، وزيادة مستويات التخصيب(1)

يشير هذا الرد المدروس إلى استراتيجية متعمدة لزيادة نفوذها النووي وقوتها التفاوضية، مع تأطير أفعالها في الوقت نفسه كرد مباشر على عدم امتثال الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية لالتزاماتهم. إن "المعرفة التي لا رجعة فيها" التي اكتسبتها إيران تعني أن حتى العودة النظرية إلى القيود الأصلية للاتفاق النووي لن تعكس قدرات إيران بالكامل، مما يغير بشكل أساسي مشهد الانتشار على المدى الطويل(2)

4- الوضع الحالي للبرنامج النووي الإيراني: مستويات التخصيب ومخزون اليورانيوم:

لقد وسعت إيران برنامجها النووي بشكل كبير منذ الانسحاب الأمريكي، واكتسبت "معرفة لا رجعة فيها" في التقنيات النووية المتقدمة. هذه المعرفة المكتسبة لا يمكن ببساطة "إلغاؤها"، مما يمثل تحديًا طويل الأجل(3).مستويات التخصيب: تقوم إيران حاليًا بتخصيب اليورانيوم بنسبة 60%، وهو مستوى يتجاوز بكثير الحد المنصوص عليه في الاتفاق النووي (3.67%) ويقترب بشكل مقلق من نسبة 90% المطلوبة للأسلحة ذات الدرجة العسكرية. تشير بعض التقارير إلى أنشطة تخصيب تتجاوز 80% ، مما يزيد من حدة المخاوف. مخزونات اليورانيوم: أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيادة هائلة في مخزون إيران المقدر من اليورانيوم المخصب، والذي أصبح الآن أكثر من 23 ضعف الحد المنصوص عليه في اتفاق 2015. اعتبارًا من أوائل فبراير 2025، امتلكت إيران 275 كجم من اليورانيوم المخصب بنسبة 60%، وهو ما يكفي لـ 6-7 قنابل نووية إذا تم تخصيبه بشكل أكبر إلى 90% في أقل من شهر. وقُدر إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب في شكل سداسي فلوريد اليورانيوم (UF6) بحوالي 5,807.2 كجم اعتبارًا من نوفمبر 2024م. (4)

أجهزة الطرد المركزي المتقدمة: قامت إيران بتركيب 13,555 جهاز طرد مركزي متقدم (بما في ذلك طرازات IR-2m، IR-4، و IR-6). إن إنتاج التخصيب لهذه الأجهزة المتقدمة يزيد بأكثر من أربعة أضعاف عن أجهزة الطرد المركزي من طراز IR-1 المسموح بها بموجب الاتفاق النووي، مما يزيد بشكل كبير من قدرة إيران على التخصيب

وقت الاختراق: لقد تقلص "وقت الاختراق" - المقياس الحاسم لمخاطر الانتشار - بشكل كبير. فمن هدف الاتفاق النووي البالغ 12 شهرًا، يُقدر الآن بحوالي 4-5 أشهر، وفي بعض السيناريوهات المقترحة (على سبيل المثال، إذا تم التخلص من مخزونات 20% و 60% ولكن بقيت مخزونات أقل من 5% وقدرة أجهزة الطرد المركزي)، يمكن أن يصل إلى 25 يومًا. يمثل هذا انخفاضًا كبيرًا ومثيرًا للقلق في الوقت اللازم لإيران لإنتاج المواد الانشطارية اللازمة لسلاح. (5) . تقليص رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية: منذ 23 فبراير 2021، قلصت إيران بشكل كبير قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مراقبة أنشطتها النووية، مما أدى إلى "فقدان استمرارية المعرفة". وهذا يعيق بشدة قدرة الوكالة على تقديم ضمانات موثوقة بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، مما يخلق فراغًا خطيرًا في المعلومات. علاوة على ذلك، رفضت إيران إعادة تعيين مفتشين ذوي خبرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، مما يزيد من تفاقم عجز الشفافية(6) . الموقف الإيراني: تؤكد إيران باستمرار أن برنامجها النووي لأغراض سلمية. ومع ذلك، فإنها تتبنى موقفًا حازمًا بأن التخصيب سيستمر "باتفاق أو بدون اتفاق" وأن قدرتها النووية "غير قابلة للتفاوض". وقد أصدرت طهران أيضًا تحذيرات صريحة من "إجراءات متناسبة" إذا تم تفعيل آلية "سناب باك"، بما في ذلك احتمال الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT)(7). إن هذا التصعيد في قدرات إيران النووية، إلى جانب موقفها المتصلب، يعمق من انعدام الثقة بين طهران والغرب. إن تصريحات إيران الصريحة بأن "التخصيب في إيران سيستمر باتفاق أو بدون اتفاق" وأن القدرة النووية "غير قابلة للتفاوض" ، تظهر موقفًا متصلبًا. ويتفاقم هذا الموقف بسبب اتهامات إيران بـ"التضليل والمراوغة" ، ورفضها التعاون الكامل مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. علاوة على ذلك، فإن فشل آلية "إنستكس" (INSTEX) من وجهة نظر إيران، بسبب "عدم وجود إرادة جدية" من أوروبا ، يزيد من تفاقم هذا النقص العميق في الثقة. إن هذا التدهور في الثقة يشكل عائقًا حاسمًا أمام أي حل دبلوماسي مستقبلي، حيث يعمل الطرفان من موقع شك عميق، مما يجعل بناء الثقة اللازمة

(1) بيان الاتحاد الأوروبي أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015)، الصادر في 4 مارس/آذار 2025م.

(2) نظام مير محمدي، المفاوضات النووية: تصاعد المواجهة حول التخصيب بين النظام الإيراني والولايات المتحدة، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية 2025م

(3) الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يعربان عن قلقهما إزاء التوسع النووي الإيراني وسياسة "دبلوماسية الرهائن"2025م متاح على الرابط التالي: https://www.iranintl.com/en/202505192719 تاريخ الدخول 2025/5/20م.

(4) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، الأمن الدولي الملف النووي الإيراني الرابطة الأوروبية ، بون 2023م متاح على الرابط التالي: https://www.europarabct.com/91581-2/ تاريخ الدخول 2025/5/20م..

(5) جون كالابريس، العد التنازلي للملف النووي الإيراني: نافذة ضيقة للعمل العالمي، صحيفة طهران تايمز، ابريل 2025م

(6) داريا دولزيكوفا، المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور أوروبا، مجموعة البحث والخبراء 2025م

(7) نظام مير محمدي، مرجع سبق ذكره.

للتنازلات الهادفة أمرًا صعبًا للغاية. إن أي صيغة "رابح-رابح" يصبح من الصعب تحقيقها في بيئة تتآكل فيها الثقة الأساسية، مما يطيل أمد الأزمة ويزيد من مخاطر سوء التقدير

ثانياً : التداعيات الأمنية للملف النووي الإيراني على الاتحاد الأوروبي:

تتجاوز التداعيات الأمنية للملف النووي الإيراني على الاتحاد الأوروبي مجرد المخاوف من الانتشار النووي، لتشمل عدم الاستقرار الإقليمي وتأثيراته المحتملة على أمن الطاقة.

1- مخاطر الانتشار النووي: تقليص "وقت الاختراق" النووي الإيراني:

يُعتبر منع إيران من حيازة سلاح نووي "أولوية أمنية رئيسية" للاتحاد الأوروبي، مما يؤكد التهديد المباشر الذي قد تشكله إيران المسلحة نوويًا على الاستقرار الأوروبي. إن "التقدم النووي الإيراني المتواصل على مدى السنوات الخمس الماضية يثير قلقًا بالغًا"، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في "خطر أزمة انتشار نووي في المنطقة". يؤثر هذا المسار التصاعدي بشكل مباشر على الحسابات الأمنية الأوروبية(1)

لقد تقلص "وقت الاختراق" الحرج - الفترة اللازمة لإنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية لقنبلة - بشكل كبير. فمن هدف الاتفاق النووي البالغ 12 شهرًا، يُقدر الآن بحوالي 4-5 أشهر، وفي بعض السيناريوهات المقترحة، قد يصل إلى 25 يومًا، وذلك بسبب نشر إيران لأجهزة طرد مركزي متقدمة وزيادة خبرتها التشغيلية. يمثل هذا التخفيض تحولًا مقلقًا في مخاطر الانتشار(2).لقد جمعت إيران "أكثر من 6 كميات كبيرة من المواد المخصبة بنسبة 60%"، وتنتج حاليًا كمية كبيرة واحدة شهريًا. يؤكد الاتحاد الأوروبي أن هذه الإجراءات "ليس لها مبرر مدني موثوق"، مما يثير مخاوف عميقة بشأن نوايا إيران. وتزيد التصريحات الصادرة عن مسؤولين إيرانيين حول قدرتهم على تجميع سلاح نووي من هذه المخاوف، مما يعزز المخاوف من تحول في العقيدة النووية الإيرانية(3).

من التداعيات الأمنية الحرجة هو "فقدان استمرارية المعرفة" لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب تقليص إيران للمراقبة ورفضها إعادة تعيين مفتشين ذوي خبرة. وهذا يجعل الوكالة غير قادرة على تقديم ضمانات موثوقة بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج الإيراني، مما يخلق فراغًا خطيرًا في المعلومات(4)

2- تأثير عدم الاستقرار الإقليمي: دعم إيران للوكلاء وتأثيره على أمن أوروبا:

لطالما تم تحديد إيران على أنها "قوة مزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط" منذ ثورتها عام 1979، حيث تسعى بنشاط إلى توسيع هيمنتها الإقليمية ومواجهة النفوذ الغربي، وخاصة نفوذ الولايات المتحدة. يغذي هذا الموقف الأيديولوجي التوترات الإقليمية(5).

لقد تكثف نفوذ إيران الإقليمي من خلال دعمها الواسع لنظام الأسد في سوريا، ودعمها لجماعات مسلحة مثل حماس وحزب الله والحوثيين في اليمن - ما يُعرف بـ"محور المقاومة". تساهم هذه الإجراءات في عدم الاستقرار الإقليمي، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبي الأطلسي من خلال برامج الصواريخ ومخاطر الانتشار المحتملة. وتزيد شراكات إيران مع روسيا والصين وكوريا الشمالية من تعقيد المشهد الأمني الدولي. وقد أعرب الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عن "قلقهما العميق" إزاء "التوسع الخطير لبرنامج إيران النووي، إلى جانب سلوكها في المنطقة وعلى الأراضي الأوروبية"، ونددا بما وصفاه بـ"دبلوماسية الرهائن".

تتأثر علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج بشكل كبير بالدور الإقليمي المزعزع للاستقرار الذي تلعبه إيران. فبينما يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز شراكته الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال أطر تعاون مختلفة، فإن دور إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، وبرنامجها النووي، وسجلها في مجال حقوق الإنسان، تشكل تحديات كبيرة وتزيد من تعقيد الديناميكيات الإقليمية الأوسع التي يتعامل معها الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، أدت الأزمة

(1) فيديريكا موغيريني الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل للاتفاق النووي، الاتحاد الاوروبي للعمل الخارجي 2015م

(2) ديفيد أولبرايت ، الجداول الزمنية لتجاوز إيران للحدود المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة، معهد العلوم والامن الدولي، واشنطن ،2025م

(3) وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا، بيان الاتحاد الأوروبي أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015)، الصادر في 4 مارس 2025م خدمة العمل الخارجي الأوروبية فيينا - المنظمات الدولية.

(4)داريا دولزيكوفا، المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور الاتحاد الاوروبي ، المعهد الملكي للخدمات المتحدة 16 أبريل 2025م

(5)أوتكو جاكيروزر، تهديد إيران للأمن الإقليمي والأوروبي الأطلسي، الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي أبريل 2025م متاح على الرابط التالي https://www.nato-pa.int/document/2025-irans-threat-regional-and-euro-atlantic-security-gsm-report تاريخ الدخول 2025/5/21م...

الدبلوماسية بين قطر وبعض دول مجلس التعاون الخليجي (2017-2021)، حيث اتُهمت قطر بدعم جماعات مرتبطة بإيران، إلى توضيح حجم التنافسات الإقليمية التي تؤثر على علاقات الاتحاد الأوروبي[1]

ثالثا- التداعيات الاقتصادية للملف النووي الإيراني على الاتحاد الأوروبي:

تتأثر المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بشكل كبير بالملف النووي الإيراني، لا سيما من خلال تأثير العقوبات على التجارة والاستثمار، والآثار الأوسع على أسعار النفط وفرص التجارة.

أ - تأثير العقوبات على التجارة والاستثمار الأوروبي في إيران:

أثر الانسحاب الأمريكي وإعادة فرض العقوبات في عام 2018 بشكل كبير على التجارة والاستثمار الأوروبي في إيران. فبعد رفع العقوبات بموجب الاتفاق النووي، بدأت العديد من الشركات الأوروبية والأجنبية في استئناف العلاقات التجارية والاستثمارات في إيران، بما في ذلك قطاعات التصنيع والطاقة والسيارات. لكن مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية، انسحبت العديد من الشركات من العمليات والاستثمارات في إيران[2].

في محاولة للحفاظ على الفوائد الاقتصادية لإيران من الاتفاق النووي، اتخذ الاتحاد الأوروبي عدة خطوات. ففي يونيو 2018، قام الاتحاد الأوروبي بتحديث "لائحة الحظر" لعام 1996، والتي تهدف إلى حماية الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية المحتملة. كما اعتمدت المفوضية الأوروبية حزمة مساعدات بقيمة 18 مليون يورو لإيران في أغسطس 2018، شملت 8 ملايين يورو للقطاع الخاص الإيراني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات "الإمكانات العالية"[3]. كانت آلية "إنستكس" (INSTEX) محاولة رئيسية من قبل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، تم تسجيلها في 31 يناير 2019، لتسهيل التجارة مع إيران، مع التركيز الأولي على القطاعات الإنسانية المعفاة عادة من العقوبات. ومع ذلك، فإن هذه الآلية واجهت تحديات كبيرة. فقد تم حلها في مارس 2023 بسبب "عرقلة إيران المستمرة" و"رفضها المستمر للتعامل مع المنشأة". ذكرت الدول الأوروبية أن إيران منعت بشكل منهجي "إنستكس" من أداء مهمتها لأسباب سياسية على مدى السنوات الأربع الماضية، مشيرة إلى أن القيادة الإيرانية اختارت "العمل ضد مصالح شعبها برفض التعاون في تصدير الأدوية والسلع المنقذة للحياة". إن فشل آلية "إنستكس" وخروج الشركات الأوروبية الكبرى من إيران يوضح محدودية فعالية الأدوات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي عند مواجهة العقوبات الأمريكية الثانوية. هذا يقوض قدرة الاتحاد الأوروبي على الوفاء بوعودها بتقديم فوائد اقتصادية لإيران، مما يؤثر على مصداقية الاتحاد الأوروبي ونفوذه. كما أنه يعزز تدريجيًا فرص اندماج إيران بشكل نهائي في الكتلة الاقتصادية الشرقية، في حال استمر التصعيد النووي.

ب- لآثار الاقتصادية على الاتحاد الأوروبي:

كان من المتوقع أن يؤدي الاتفاق النووي إلى تحسن كبير في الأداء الاقتصادي لإيران، بينما كان من المرجح أن يستفيد بقية العالم من انخفاض أسعار النفط وزيادة فرص التجارة والاستثمار. قُدر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.25% على المدى المتوسط، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار النفط الناجم عن زيادة إمدادات النفط من إيران، وكذلك إلى زيادة التجارة غير النفطية مع إيران. كان من المتوقع أن يؤدي الارتفاع التدريجي في إنتاج النفط الإيراني إلى انخفاض أسعار النفط العالمية بنسبة تتراوح بين 5% و 10% على المدى المتوسط. كما كان من المتوقع أن تزيد واردات إيران بنسبة 50% بين عامي 2015 و 2020، لتصل قيمتها إلى 525 مليار دولار، مما يوفر فرصًا واسعة للشركاء التجاريين، بما في ذلك الدول الأوروبية التي قد تستعيد وصولها إلى السوق الإيرانية[4].

ومع ذلك، أدت إعادة فرض العقوبات إلى عكس هذه الفوائد. فقد عانى الاقتصاد الإيراني بشدة، حيث انخفضت صادرات النفط بشكل كبير، وارتفع التضخم، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإيراني من 445 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 240 مليار دولار في عام 2020. هذا التدهور في الاقتصاد الإيراني يؤثر بشكل غير مباشر على فرص التجارة والاستثمار للاتحاد الأوروبي، حيث يحد من قدرة إيران على أن تكون شريكًا تجاريًا كبيرًا. وبالتالي، فإن التأثير الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي هو سلاح ذو حدين: فبينما تهدف العقوبات إلى الضغط على إيران، فإنها تحد أيضًا من فرص التجارة والاستثمار المربحة للشركات الأوروبية، مما يربط المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بشكل وثيق بحل الملف النووي[5]

(1)جريج بنس ، مشهد جيوسياسي جديد: إيران والدول العربية ودور الاتحاد الأوروبي، الدبلوماسية الحديثة ، متاح على الرابط التالي https://moderndiplomacy.eu/2025/02/08/a-new-geopolitical تاريخ الدخول22 5 2025م

(2) ستيفاني زابل ، ضربة للعقوبات الأميركية، معهد لوفير للعلاقات الخارجية والقانون الدولي، مارس 2019م

4) Bruno Versailles، The Economic Implications of Iran's Economic Sanction Relief، misdirect, 2016. February

(5) غزل أريحي ، إرث العقوبات على إيران.. أزمة اقتصادية وجهود للاكتفاء الذاتي، مركز الجزيرة للدراسات ،2025م

رابعا- السيناريوهات المستقبلية للاتحاد الأوروبي:

تتجه القضية النووية الإيرانية نحو نقطة حرجة في عام 2025، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا للسيناريوهات المحتملة ودور الاتحاد الأوروبي في تشكيل المستقبل.

1: السيناريوهات المحتملة لتطور الملف النووي الإيراني

أ - التسريع نحو التسلح النووي: مع اقتراب انتهاء صلاحية الاتفاق النووي في عام 2025، ستنتهي صلاحية أدوات الإنفاذ القليلة المتبقية، مثل عقوبات "سناب باك". هذا النقص في الضغط الخارجي قد يدفع طهران إلى المضي قدمًا في برنامجها النووي. ويزداد هذا الاحتمال ترجيحًا بعد عام شهد تقويضًا شديدًا لقدرة إيران على الردع، كما يتضح من ضعف جماعات مثل حماس وحزب الله، وانهيار نظام الأسد في سوريا، والضربات الإسرائيلية التي استهدفت الدفاعات الجوية الإيرانية(1).

ب- التصعيد العسكري أو الهجوم: إن إعادة فرض عقوبات "الضغط الأقصى" من قبل الإدارة الأمريكية الجديدة وجهود اللوبي الإسرائيلي لشن ضربات مباشرة على البرنامج النووي الإيراني تخلق احتمالًا كبيرًا للتصعيد العسكري. يناقش صانعو السياسات الإيرانيون بشكل مكثف الحاجة إلى تسليح البرنامج النووي للبلاد، معتبرين ذلك وسيلة لاستعادة القدرة على الردع بسرعة وتوفير الأمن المطلق، على الرغم من التزام المرشد الأعلى المعلن ببرنامج سلمي. إذا لم يتم توفير "مخرج" دبلوماسي، فمن المرجح أن تنتقم طهران من الضغط الأقصى، كما حدث في 2019-2020 بهجمات على أهداف أمريكية وناقلات نفط قبالة سواحل الإمارات العربية المتحدة ومنشآت نفط سعودية(2).

ج - اتفاق دبلوماسي جديد (معدّل للاتفاق النووي): من المسلم به على نطاق واسع بين الخبراء والدبلوماسيين أنه لا توجد عودة كاملة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 بسبب التقدم الذي أحرزه البرنامج الإيراني منذ ذلك الحين. ومع ذلك، يمكن لاتفاق جديد أن يهدف إلى الحد من الأنشطة والمواد النووية وتنفيذ تدابير المراقبة والتحقق. يجب أن تركز الأهداف الواقعية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على تدابير قابلة للتنفيذ السريع تزيد من الشفافية وتقلل من الأنشطة الأكثر حساسية للانتشار. يمكن أن يشمل ذلك

- زيادة المراقبة: زيادة المراقبة والشفافية إلى أقصى حد، من خلال منح المفتشين حق الوصول إلى جميع المنشآت التي تدعم البرنامج النووي الإيراني. يُعد البروتوكول الإضافي (Additional Protocol) ومراجعة المدونة 1.3 من الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات الشاملة أمرًا أساسيًا لتعزيز وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المنشآت الإيرانية وتوفير إخطار مبكر بإنشاء منشآت نووية جديدة.
- قيود على التخصيب: على الرغم من أن العودة الكاملة إلى وقت الاختراق البالغ 12 شهرًا في الاتفاق النووي غير ممكنة، إلا أن الاتفاق الفعال يحتاج إلى زيادة وقت الاختراق الحالي القريب من الصفر. يمكن تحقيق ذلك عن طريق الجمع بين القيود على مستويات التخصيب وكميات المخزون وقدرة أجهزة الطرد المركزي. يمكن أن يشمل ذلك الحد من مستويات التخصيب إلى درجة المفاعل (أقل من 5%) والتخلص من مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب(3).
- حظر التسلح: يمكن أن يركز الاتفاق على منع التسلح، وهو ما أبدت إيران انفتاحًا عليه. يمكن أن يشمل ذلك حظر إنتاج اليورانيوم المعدني والأنشطة المتعلقة بالتسلح المحظورة بموجب الاتفاق النووي(4)

إن الوضع الحالي يمثل نافذة ضيقة تتضاءل بسرعة أمام العمل العالمي. فالخيار يقع بين تنشيط الجهود الدبلوماسية، أو تكثيف العقوبات الاقتصادية، أو المخاطرة بشن ضربة عسكرية وقائية، وكل خيار يحمل عواقب وخيمة وغير متوقعة. هذا يؤكد الحاجة الملحة لجهد دبلوماسي جريء وموحد.

2- دور الاتحاد الأوروبي في تشكيل المستقبل:

يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي دور محوري في تشكيل مسار الملف النووي الإيراني وتجنب السيناريوهات الأكثر خطورة:

إعادة تأسيس الدور الوسيط: يتمتع الاتحاد الأوروبي بموقع جيد لإعادة تأسيس دوره الوسيط التاريخي بين إيران والولايات المتحدة، مستفيدًا من عقود من الخبرة في التعامل مع طهران وإيجاد أرضية مشتركة مع واشنطن .

الاستخدام الاستراتيجي لـ"سناب باك": يجب على الاتحاد الأوروبي استخدام التهديد بتفعيل آلية "سناب باك" بشكل استراتيجي لحث إيران على تقديم تنازلات قبل انتهاء صلاحيتها في أكتوبر 2025. ومع ذلك، يجب أن يتم ذلك بتواصل واضح لتجنب سوء التقدير .(1)

(1) سنام وكيل ، أنيسة بصيري تبريزي، الولايات المتحدة وإيران على طريق التصعيد. لمعهد الملكي للشؤون الدولية. 2025م

(2) إيلي جيرانمايه، ماجدة روج ، مرجع سبق ذكره

(3) داريا دولزيكوفا المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور أوروبا مرجع سبق ذكره

(4) فن الاتفاق النووي الإيراني الجديد في عام 2025م جمعية الحد من الأسلحة ،مجلة المجلد 17، العدد1 2025م

تعزيز المراقبة: يجب على الاتحاد الأوروبي الضغط على إيران لقبول تدابير مراقبة معززة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مثل التنفيذ السريع للبروتوكول الإضافي المعدل والمدونة 3.1، لبناء الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها .

التنسيق مع الولايات المتحدة: يجب على الاتحاد الأوروبي الدعوة إلى صيغة "رابح-رابح" حيث يُسمح لإيران بالتخصيب بمستويات منخفضة للاستخدام المدني مقابل منع الولايات المتحدة لأنشطة التسلح، والتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة بشأن توقيت وقطاعات تقديم الفوائد الاقتصادية لإيران. يمكن لأوروبا أن تقدم الدعم "للمعتدلين" داخل الإدارة الأمريكية لتعزيز هذا النهج .

المشاركة الإقليمية: يجب على الاتحاد الأوروبي دعم الحوارات بين إيران والدول العربية، واستخدام الحوافز الاقتصادية لتعزيز الثقة والتعاون في المنطقة .

معالجة المخاوف الأوسع: يجب على الاتحاد الأوروبي الاستمرار في معالجة المخاوف المتعلقة ببرنامج إيران الصاروخي، وسلوكها الإقليمي، وسجلها في مجال حقوق الإنسان في سياقات ومنتديات منفصلة، دون أن يؤدي ذلك إلى عرقلة المحادثات النووية.

الخاتمة:

يمثل الملف النووي الإيراني تحديًا جيوسياسيًا متعدد الأوجه ومعقدًا، له تداعيات عميقة على أمن ومصالح الاتحاد الأوروبي. لقد أظهر التحليل أن البرنامج النووي الإيراني، الذي بدأ كمسعى مدني، قد تحول إلى مصدر قلق كبير بشأن الانتشار، مدفوعًا بإحساس إيران المتزايد بانعدام الأمن ورغبتها في تعزيز قدرتها على الردع. وقد أدى الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من الاتفاق النووي لعام 2015 إلى تقويض هذا الإنجاز الدبلوماسي الهش، مما دفع إيران إلى تصعيد محسوب لأنشطتها النووية، وتقليص "وقت الاختراق" بشكل كبير، واكتساب "معرفة لا رجعة فيها" في التقنيات النووية المتقدمة.

تتجاوز التداعيات الأمنية على الاتحاد الأوروبي مجرد خطر الانتشار النووي. فبرنامج إيران النووي وسلوكها الإقليمي المزعزع للاستقرار، بما في ذلك دعمها للوكلاء وتأثيرها على نقاط الاختناق الحيوية للطاقة مثل مضيق هرمز، يهدد بشكل مباشر الأمن الأوروبي. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت العقوبات إلى تراجع التجارة والاستثمار الأوروبي في إيران، وفشلت آليات مثل "إنستكس" في التخفيف من هذه الآثار، مما كشف عن محدودية الأدوات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي في مواجهة العقوبات الأمريكية الثانوية.

دبلوماسيًا، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديًا مزدوجًا يتمثل في تهميشه في المفاوضات الرئيسية وتآكل الثقة مع كل من إيران والولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن آلية "سناب باك" تمثل ورقة ضغط قوية، فإن تفعيلها ينطوي على مخاطر كبيرة للتصعيد وانسحاب إيران من معاهدة عدم الانتشار النووي. إن هذا النقص العميق في الثقة، إلى جانب المواقف المتصلبة من جميع الأطراف، يعيق بشكل كبير أي حل دبلوماسي مستقبلي.

تتجه القضية نحو نقطة حرجة في عام 2025، مع اقتراب انتهاء صلاحية أدوات الإنفاذ المتبقية. فالخيار بين تسريع إيران نحو التسلح، أو التصعيد العسكري، أو التوصل إلى اتفاق دبلوماسي جديد، يتطلب جهدًا عالميًا جريئًا وموحدًا. يجب على الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى مصالحه الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، أن يسعى جاهداً لإعادة تأسيس دوره الوسيط، والاستفادة من نفوذه المتبقي، وتعزيز المراقبة، والتنسيق الوثيق مع الولايات المتحدة، والانخراط في الدبلوماسية الإقليمية. إن الفشل في اتخاذ إجراءات حاسمة قد يؤدي إلى تفاقم بيئة أمنية أوروبية معقدة بالفعل، مما يجعلها أكثر تقلبًا. في ظل انهيار أطر الحد من التسلح التقليدية، فإن جهدًا دبلوماسيًا جريئًا وموحدًا يوفق بين المصالح المتباينة هو وحده القادر على منع تصعيد كارثي وحماية الأمن العالمي.

(1) إيران: الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل للاتفاق النووي، الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي : متاح على الرابط التالي :
https://www.eeas.europa.eu/node/38156_en تاريخ الدخول 22 52025م

المراجع:

اولا: الصحف والمجلات والمراكز البحثية:

(1) فاليريا جيرجييفا، عقدان من المعضلة النووية الإيرانية، مجلة ذا لوب2022م

(2) جون كالابريس، العد التنازلي للملف النووي الإيراني: نافذة ضيقة للعمل العالمي، صحيفة طهران تايمز، إبريل 2025م

(3) شياو نينغ هوانغ، القضية النووية الإيرانية والأمن الإقليمي المعضلات والاستجابات والمستقبل، معهد سالتزمان لدراسة الحرب والسلام 2016م.

(4)سنام وكيل ، أنيسة بصيري تبريزي، الولايات المتحدة وإيران على طريق التصعيد. لمعهد الملكي للشؤون الدولية. 2025م

(5) فن الاتفاق النووي الإيراني الجديد في عام 2025م جمعية الحد من الأسلحة ،مجلة المجلد 17، العدد1 ،2025م

(6) جون كالابريس، العد التنازلي للملف النووي الإيراني: نافذة ضيقة للعمل العالمي، صحيفة طهران تايمز، أبريل 2025م

ثانيا: التقارير:

(1) المسألة النووية الإيرانية، مجلس الامن2231 الأمم المتحدة 2015م

(2) بيان الاتحاد الأوروبي أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015)، الصادر في 4 مارس/آذار 2025م.

(3) نظام مير محمدي، المفاوضات النووية: تصاعد المواجهة حول التخصيب بين النظام الإيراني والولايات المتحدة، منظمة مجاهدي خلق الإيرانية 2025م

(4) داريا دولزيكوفا، المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور أوروبا، مجموعة البحث والخبراء 2025م

(5) ستيفاني زابل ، ضربة للعقوبات الأميركية، معهد لوفير للعلاقات الخارجية والقانون الدولي، مارس 2019م

(6) داريا دولزيكوفا، المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور أوروبا، مجموعة البحث والخبراء 2025م

(7) فيديريكا موغيريني الممثلة العليا للسياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل للاتفاق النووي، الاتحاد الاوروبي للعمل الخارجي 2015م

(8) ديفيد أولبرايت ، الجداول الزمنية لتجاوز إيران للحدود المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة، معهد العلوم والامن الدولي، واشنطن ،2025م

(9) وفد الاتحاد الأوروبي لدى المنظمات الدولية في فيينا، بيان الاتحاد الأوروبي أمام مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن التحقق والرصد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ضوء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231 (2015)، الصادر في 4 مارس 2025م خدمة العمل الخارجي الأوروبية فيينا - المنظمات الدولية.

(10)داريا دولزيكوفا، المحادثات النووية الإيرانية الأميركية: الآفاق ودور الاتحاد الاوروبي ، المعهد الملكي للخدمات المتحدة 16 أبريل 2025م

ثالثا: المراجع الاجنبية:

(1) Bruno Versailles، The Economic Implications of Iran's Economic Sanction Relief، February misdirect, 2016.

رابعا: شبكة المعلومات الدولية:

(1) أوتكو جاكيروزر، تهديد إيران للأمن الإقليمي والأوروبي الأطلسي، الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي أبريل 2025م متاح على الرابط التالي https://www.nato-pa.int/document/2025-irans-threat-regional-and-euro-atlantic-security-gsm-report تاريخ الدخول 2025/5/21م...

(2) جريج بنس ، مشهد جيوسياسي جديد: إيران والدول العربية ودور الاتحاد الأوروبي، الدبلوماسية الحديثة ، متاح على الرابط التالي https://moderndiplomacy.eu/2025/02/08/a-new-geopolitical تاريخ الدخول22 5 2025م

(3) إيران: الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل للاتفاق النووي، الخدمة الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي : متاح على الرابط التالي https://www.eeas.europa.eu/node/38156_en : تاريخ الدخول 22 52025م

(4) الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يعربان عن قلقهما إزاء التوسع النووي الإيراني وسياسة "دبلوماسية الرهائن"2025م متاح على الرابط التالي: https://www.iranintl.com/en/202505192719 تاريخ الدخول 2025/5/20م.

(5) المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، الأمن الدولي الملف النووي الإيراني الرابطة الأوروبية ، بون 2023م متاح على الرابط التالي https://www.europarabct.com/91581-2/ تاريخ الدخول 2025/5/20م..

(6) إيران وإنتاج الأسلحة النووية، مكتبة الكونجرس متاح على الرابط التالي https://www.congress.gov/crs-product/IF12106 تاريخ الدخول 2025/5/20م.